# التنوين: بين دواعي الوظيفة ومقتضيات الدلالة

## دراسة نقدية

**أ.م.د. ضياء حسين حميد**

**كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة**

shalecnjf٤@alkadhum-col.edu.iq

**الكلمات المفتاحية : التنوين، الوظيفة النحوي، العوض، مقابلة**

**ملخص البحث ...** يضع هذا البحث اليد على ما يعتري التنوين من إشكاليات، تعكس قصور عمليّة التقعيد النحويّ عن مجاراة الواقع اللغويّ، وما يلجأ إليه النحويّ من وسائل متكلّفة للحفاظ على استقامة القاعدة؛ وإن تناقضت مع الاستعمال.

فالبحث توقف على الاختلاف الحقيقي بين حرفيّة التنوين بوصفه حرف معنى –على ما أقرّه النحويّون، وعلى القرائن الحقيقيّة التي تسند إلى الاستعمال في أنّه علامة إعرابيّة تساوق بقيّة العلامات الأخرى، فضلا عن أنّ تشعيب التنوين إلى عدّة مسمّيات لا يستند إلى واقع لغويّ رصين، ولاسيّما ما أسموه بتنوين التنكير، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة.

البحث تطرق أيضا إلى قضية تجويز النحويّين لدخول التنوين على الاسم المنادى؛ على الرغم من إجماعهم على أنّ التنوين قرينة قويّة على الإعراب وتتعارض مع البناء، والمنادى المفرد حقه البناء؛ لكنّهم تسامحوا في قبول دخول التنوين عليه تحت ذريعة الاضطرار.

## Research Summary

This research puts the hand on the problems in the Tanween, which reflect the failure of the syntactic process to keep pace with the linguistic reality, and the costly means that the grammar uses to maintain the integrity of the rule. And if it contradicts with the use

The research hinges on the real difference between the Tanween literalism as a literal meaning - on what the grammarians have approved, and on the real evidence that relies on usage in that it is a syntactic sign corresponding to the rest of the other signs, in addition to the fact that the differentiation of the Tanween into several nomenclature is not based on a solid linguistic reality, especially what is They called it Tnween the deniers, and Tweenin al-Awad, and Tnween the interview

The research also touched upon the issue of permitting grammarians to enter the noun in the name called. Despite their unanimity that Tanween is a strong presumption of parsing and is inconsistent with construction. However, they tolerated the entry of Tannen on it under the pretext of compulsion.

## توطئة

ذكر النحويّون أنّ التنوين هو حرف من حروف المعنى "تنوين التمكين- مركب إضافي – من إضافة الدال إلى المدلول، يعني إذا وُجد التنوين دل على معنى؛ لأنّ التنوينَ حرفُ معنى، فحينئذٍ فلابد له من معنى يدل عليه"[١]. وقالوا :" وَأما الْهَاء؛ فَكَانَ الْمبرّد(ت ٢٨٦) لَا يعدها وَلَا يلْزمه نَحْو (اخشه) فَإِنَّهَا حرف معنى كالتنوين وباء الْجَرّ ولامه"[٢] وأورد الرضيّ (ت ٦٨٤) قائلا:" اعلم أنّ الجرميّ أنكر كون اللام من حروف الزيادة، ولا يرد عليه لام البعد في نحو (ذلك) و(هنالك) ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين"[٣] .

إذا كان التنوين يشترك مع الحركات في الدلالة على الحالات الإعرابيّة من (رفع ونصب وجرّ) في الأسماء المتمكّنة من الاسميّة، فهذا يستدعي أن يكون التنوين مساوقا للحركات الإعرابيّة في بيان المعاني المستحصلة من سبك النصّ بحسب نظريتي العامل والقرائن، فهو بذلك علامة لمشاكلته الصور الظاهريّة للحركات الإعرابيّة، فهو تنوين ضمّ مع المرفوع، وتنوين فتح مع المنصوب، وتنوين كسر مع المجرور، وهذه المشابهة تقرب إلى الذهن أنّ التنوين حرف وليس علامة.

وبما أنّ الإعراب معنى عارض[٤] في الكلمة، فهو ينطبق على التنوين كون وجوده عارضا في الكلمة، وليس من بنيتها الداخليّة، فلو كان حرفا لاستوجب أن يكون من جملة الصيغ الدالّة على معنى لازم في الكلمة، وعندئذ لا يصح جعله علامة إعراب؛ لأنّ التنوين سيكون دالّا على معنيين في وقت واحد: هما دلالته على جزئيّة الكلمة، ودلالته على الإعراب.

وما يعزّز أنّ التنوين علامة وليس حرفا من ناحية الوظيفة هو استخدامه حالة وقائيّة في الاسم المنصرف إذا كان نكرة؛ لأنّ النحويّين اعتمدوا الحروف التي تمثّل امتدادا للحركات الإعرابيّة كعلامات إعرابيّة في الأسماء الستة (رفعا ونصب وجرا) ، نحو: (جاءَ أخوك، ورأيتُ أخاك، وسلمتُ على أخيك)، والواقع النطقي يشير إلى عدم وجود فرق بين الحركات وهذه الأحرف إلّا في الكمّ الصوتيّ، أمّا في الكيف؛ فتكاد أن تكون هي هي، فهما من مخرج نطقي واحد، إذ الحركات أصوات مدّ قصيرة والأحرف أصوات مد طويلة، فالواو التي زعموا أنّها علامة رفع فرعيّة ليست إلّا ضمّة ممطولة، والياء الّتي ظنّوا أنّها علامة فرعيّة للإعراب جرّا هي ليست سوى كسرة ممطولة، وكذلك الألف ليست إلا فتحة ممطولة[٥] ، لكنّ الأحرف التي استعملت للإعراب لم تكن بعيدة عن اضطراب القاعدة ما ألجأهم إلى استعمال التنوين كإجراء وقائيّ وهذا ما أشار إليه العكبريّ (ت ٦١٦) بقوله :" وإنما زادوا التنوين في المنصرف... لأنّ حروف المدّ تعددت زيادتها لما فيها من الثقل، وما يلحقها من التغيير بحسب ما قبلها من الحركات، والنون أشبه بحروف المدّ لما فيها من الغنّة، ويُؤمن فيها ما

خيف من حروف المدّ" [٦] ؛ لأنّ التنوين في الكلمة لا يعرض له إبدال ولا إعلال؛ لأنّ الواو لو جعلت للإعراب؛ لانقلبت ياءً في الجر؛ لانكسار ما قبلها ، وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال، والانتقال من حال إلى حال؛ لذا كان التنوين أولى من غيره؛ لأنّه خفيف يضارع حروف العلّة[٧]

فمضارعة التنوين لحروف العلة هي مشابهة لها بلحاظ أنّها علامات إعرابيّة في حالات (الرفع، النصب، الجرّ) فضلا عن أنّه يضارع العلامات في أنّه لا يلفظ في مواضع الوقف؛ خضوعا لسلطان القاعدة التي تؤكّد أنّ العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف عند متحرك، فالتنوين يحذف من اللفظ في الوقف فقالوا: (جعفرْ ، صالحْ) كراهة شبهه بحرف الإعراب[٨]. ومما يؤكّد أنّ التنوين علامة هو زيادته في آخر الاسم المعرب، فهو علامة على خفة الاسم وتمكنه من الاسمية؛ لأنّ ما يشبه الفعل من الاسم يثقل[٩]

## المبحث الأول : تنوين المقابلة

تنوين المقابلة هو التنوين اللاّحق لجمع المؤنّث السّالم في مقابلة نّون جمع المذكّر السّالم[١٠]. يرى الأشمونيّ أنّه " ليس بتنوين الأمكنية، خلافا للربعي؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه، وهو ما سمّي به مؤنّث: كأذرعات لقرية، ولا تنوين تنكير؛ لثبوته مع المعربات، ولا تنوين عوض وهو ظاهر، وما قيل إنّه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأنّ الكسرة قد عوّضت عنها"[١١].

بداية إن إطلاق مصطلح المقابلة على هذا النوع من التنوين، لا يخلو من همينة لسلطان القاعدة النحويّة على الفكر النحويّ، وأنّه افتراض لا مسوّغ له في الواقع اللغويّ؛ لإنّ قضيّة جعل النون في جمع المذكّر السالم قائمة على وجود التنوين في المفرد بحسب ما إورده الخضري (ت ١٢٨٧) بقوله:" (لإنّه مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضيّ أنّ كلّا من هذا التنوين، ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم"[١٢] . فهذا يتعارض مع كثير من الأسماء التي لا تقبل التنوين في المفرد؛ كونها ممنوعة من الصرف لعلّة معيّنة، ومنها اسم (أحمد) فهو ممنوع من الصرف لعلتي العلمية ووزن الفعل، فإذا كان لا يقبل التنوين وهو مفرد؛ فينبغي أن ينطبق الأمر على جمع المذكّر السالم بحسب ما قروره من أن النون هي مقابلة للتنوين في المفرد .

فإن قيل إن الخضريّ يرى أن الاسم الذي لا ينصرف منون تقديرا، والنون في جمع المذكّر السالم في مقابلة هذا التنوين المقدر إذا كان المفرد ممنوعا من الصرف بقوله :" ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم، ولا يُرد أنّ مفرد هذا الجمع قد لا ينوّن كفاطمة؛ لإنّ تنوين ما لا ينصرف مقدر قائم مقامه" [١٣] . أقول إنّ رأيه مردود بما أورده الأنباري في الممنوع من الصرف، إذ يرى أنّ الممنوع من الصرف ممنوع من التنوين؛ لأنّ التنوين علامة للصرف، فلمّا وُجد ما يُوجب

منع الصرف؛ وجب حذف التنوين[١٤]. ثمّ لو كانت النون في جمع المذكّر السالم مقابلة للتنوين؛ لماذا لا يلحق جموع التكسير إذا كان مفردها اسما مستحقا للصرف ولاسيّما أن لجموع التكسير ما لا يوجد مع غيرها من إمكانيّة الحذف والزيادة وتغيير الحركات.

فلو قيل: إنّ الاسماء الممنوعة من الصرف في جمع المذكر السالم قليلة، لقيل: إنّ الأسماء التي تجمع جمع مؤنّث سالم كثيرة، بل إنّ أغلبها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، فضلا عن أنّ المذكّر الذي يجمع بألالف والتاء مثل (حمزة، ومعاوية) فهي أسماء ممنوع من الصرف في المفرد أيضا؛ للعملية والتأنيث اللفظي، وهذا يعني ان التنوين ممتنع في هذه الاسماء في حالة المفرد، وعليه فلا حاجة لان يكون في جمعها تنوين مقابل لشيء غير موجود أصلا.

أمّا حمل التنوين في جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم؛ فلا مسوّغ له، إذ لا قواسم مشتركة بينهما فهما يختلفان في الدلالة ، وكذلك الأسماء المفرد لكلا الجمعين، فمفرد جمع المذكر السالم يشيع فيه التنوين بوصفه اسما مصروفا في الغالب، وما ورد ممنوعا من الصرف فهو قليل جدا، أمّا مفرد جمع مؤنث سالم؛ فهو كثيرا ما يكون ممنوعا من الصرف. ثمّ أنّ علامة جمع المذكر السالم تكاد تكون علامة مستقلة لا تلتبس مع غيرها من الأسماء؛ لاستقلاليها ولكفايتها في الدلالة على الجمع نحو (مهندسون، ومهندسين)، بخلاف علامة جمع المؤنث السالم التي تحتمل اللبس والاشتباه مع غيره من الأسماء المفردة التي تختم بالالف والتاء نحو (أذرعات) اسم لقرية وغيرها.

ولما كان النحويّون متأثّرين بالتفكير المنطقي الذي يقضي بأن (يحتفظ جمع الأفراد المتشابهة بخواص أفراده)، لم يكن من المستساغ عندهم أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفا، لذا فروا إلى الافتراض: بأنّ تنوين جميع المؤنّث السالم ليس هو التنوين اللاحق للأسماء المنصرفة؛ لذا أوجدوا نوعا جديدا من التنوين أسموه بتنوين المقابلة.

أمّا قول الأشمونيّ (ت ٩٢٩) بأنّ" هذا التنوين ليس بتنوين الأمكنية"[١٥]؛ فيقتضي التوقف عند كلمة (أذرعات) التي هي جمع مؤنث سالم سمي به المفرد، فللنحويين فيه آراء نقف عندها أولها: أن ينصب بالكسر على أصله في الجمع وإبقاء التنوين، نحو: (هذه اذرعاتٌ، ورأيتُ اذرعاتٍ، ومررتُ باذرعاتٍ)، وثانيها: أنها ترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة مع حذف التنوين نحو (هذه اذرعاتُ، ورأيتُ اذرعاتِ، ومررتُ باذرعاتِ) وثالثها: أنّها ترفع بالضمّة وتنصب وتجر بالفتحة ويحذف التنوين نحو: (هذه اذرعاتُ، ورأيتُ اذرعاتَ ، ومررتُ باذرعاتَ).

وهذه الآراء في مجملها ترد رّأي الأشمونيّ؛ لانّه بنى جمع المؤنث السالم على ما سمّي به من الأسماء المفرد (أذرعات)، وليس الأسماء المجموعة جمع مؤنث سالم وهذا حمل لا يستقيم مع التقعيد.

ثم أنّ رأي الربعيّ بأن هذا التنوين جاء للتمكين لا يخلو من الصواب؛ لأنّ التمكين ليس مقتصرا على حالة الافراد، فالاسم تعتريه كثير من الحالات التي تفرض نسقا معينا من الإعراب؛ فتقتضي تغيرا في الحركات الإعرابية، فالاسم المفرد في إعرابه مغاير لحالاته في الثنية أو الجمع، ومثله في اختلاف جنس الاسم من (تذكير وتأنيث) ومثله أيضا في حالات الاسم إذا كان (مفردا أو مركبا، أو جملة ) وغيرها من حالات.

وما يؤدّيه التنوين اللاحق للأسماء المجموعة جمع مؤنث سالم من وظيفة هي نفسها التي يؤديها تنوين التمكين، فهذ الأسماء وإن كانت لا تقبل التنوين في الحالات الإعرابية جميعها من (تنوين ضم، وتنوين فتح، وتنوين كسر) واقتصارها على (تنوين الضم) و(تنوين الكسر) في النصب والجر، لكنّ الاقتصار على حالتين فقط يعكس أثرا تمكينيا، في قبال حالات الإعراب التي تعتري الاسم معرفا بـــ (ال)، فضلا عن أنّ التنوين في جمع المؤنث السالم حاجب للإضافة مثل تنوين التمكين وكلاهما يجعلان الاسم مؤهلا للإضافة إذا حذفا ، وبخلاف الحذف لا تكون الإضافة، وعليه فالتنوين اللاحق للأسماء المجموعة جمع مؤنث سالم هو تنوين تمكين بلحاظ الوظيفة، وليس تنوين مقابلة بلحاظ المقابلات النحويّة المفترضة التي رُدَّتْ في الكلام أعلاه.

## المبحث الثاني : تنوين التنكير

تنوين التّنكير هو التنوين اللاّحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها نحو:(مررتُ بسويهِ وسيبويهٍ آخر) [١٦]. والأسماء المبنيّة المقصودة في هذا الموضع على قسمين: الأوّل: أسماء الأفعال المبنيّة، والآخرى: أسماء الأعلام المبنيّة المنتهية بـــــ (ويه). أمّا أسماء الأفعال؛ فإنّ بعضها لا يدخله التنوين مطلقا، مثل: (آمينْ، وشتانَ،) وباب (فَعَالِ) القياسي، وبعضها لا يتجرّد من تنوين التنكير؛ مثل: (واها) بمعنى (أتعجب)؛ وبعضها يدخله تنوين التنكير حينا؛ لغرض معيّن، وقد يخلو من هذا التنوين؛ لغرض آخر، مثل: (صهٍ) فإنّه اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، فحين يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاصّ معيّن، نقول: (صهْ)، بسكون الهاء، ومنع التنوين. وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام، تتحرك الهاء بالكسر – وجوبا– مع التنوين، فنقول: (صهٍ)، فعدم التنوين في (صه) بمثابة قولنا: (اترك الكلام في هذا الموضوع المعيّن الخاصّ المعروف لنا، وتكلّم في غيره). ومجيء التنوين معناه: (اترك الكلام مطلقا؛ في الموضوع الخاصّ المعيّن، وفي غيره) [١٧].

وهنا لا بد من الإشار إلى أنّ تسمية هذا التنوين بالتنكير؛ تثبت أن الاسم الذي يطلق عليه هو اسم معرفة، فيتحوّل الى نكرة، فاسم الفعل (صه) من دون تنوين هو معرفة يتحول إلى نكرة بدخول تنوين التنكير عليه (صه) .

وعليه فالأمر يستدعي النظر إلى القضية من منحيين أولهما: هل في أسماء الأفعال قدر من المعرفة يؤهلها لأن تكون مبتدأ في الجملة بوصفها اسما تنطبق عليها صفات الأسماء؟ وهل ما يأتي بعدها ما يمكن أن يحقق الغرض المطلوب من ملء فراغ الخبر، وإذا كان كذلك وحوّلت أسماء الأفعال هذه إلى النكرة بدخول تنوين التنكير عليها، هل يجوز الابتداء بالنكرة؟ في حال ابتدأنا الكلام باسم فعل دخل عليه تنوين التنكير؛ ليتحول من دائرة التخصيص المعلوم الى دائرة العموم التي تستدعي أن تكون أسماء الأفعال كسائر النكرات التي يراد الابتداء بها، وفقا للمسوغات المعروفة، ثمّ ما المسوغ الملائمة الذي يستعان به لجعلها مؤهلة للابتداء؟، أ سبقها بالاستفهام؟ أم بالنفي، أم بإعمالها أم غيرها من المسوغات المعلومة والمثبتة في المصنفات النحويّة.

وأمّا المنحى الثاني؛ فإن أسماء الأفعال المبنيّة بعضها ساكن نحو (صه) وسكونه مستسقى من دلالته على الأمر المقارب لفعل الأمر، الذي يتميّز بالقصديّة والمباشرة في الخطاب، فهل تبقى هذه الدلالة قائمة إذا نقل من المعرفة إلى النكرة؟ وهل تتغير حركته الإعرابيّة؟ أم أنّه يبقى ملازما للسكون، وتكون حركة الإعراب حركة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للتنوين.

ثم كيف يمكن التوفيق بين الازدواجيّة المتحصلة من دخول تنوين التنكير على أسماء الأفعال، فالتنوين دال على أنّها أسماء من جهة اللفظ، وأنّها أفعال من جهة المعنى، فضلا عن أنّ عمل هذه الأسماء مترتب إثر دلالتها على الفعليّة؛ لذا اقتضى تغليب القرائن الفعليّة على القرائن الإسمية والتنوين يخالف هذا الأصل.

والظاهر أن:" ما ذُكر من عَلَميّة اسم الفعل جار في المنوّن وغيره؛ لأنّه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص... فكيف جعل المنوّن نكرة على القول بأنّه اسم للفظ الفعل، ويظهر لي في التخلّص عن ذلك أنّ المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به أي فرد من أفراد حدثه، وغير المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه" [١٨] .

ويبدو أنّ تعريف أسماء الأفعال وتنكيرها راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل؛ فلفظ: "صهٍ" – بالتنوين– معناه : اسكت سكوتا مطلقا؛ أي: افعل مطلق السكوت عن كلّ كلام؛ إذ لا تعيين في اللفظ يدل على نوع خاصّ محدد من السكوت. أمّا لفظ: "صهْ" المجرد من التنوين؛ فمعناه : اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاصّ المعروف . وهذا تكلّف واضح.

وإذا وجد في أسماء الأفعال ما قد توجبه دلالة أصل الكلمة، من ضرورة تحديد المقصود من الأمر بها قبل التنوين وبعده؛ فإنّ التنوين اللاحق للأسماء المبنيّة المنتهية بـــ (ويه) يكاد يكون ضربا من الخيال، يبدأ من أصل المثال المشهور، الذي يكاد يكون وحيدا في موضعه (مررت بسيبويهَ وسيبويهٍ

آخر) فهذا الضرب من الأمثلة يدخل في جانب المثال المصنوع في الدرس النحويّ، الذي لا هدف منه إلّا توسيع دائرة التقعيد النحويّ وتعقيده؛ لأنّ تنوين التنكير هنا يتقاطع مع الدلالة التي يتضمّنها اسم (سيبويه) بوصفه علما لمذكر عاقل وإن كان مبنيّا، وأنّ تنوين التنكير يكاد يخلو هنا من أي معنى، ولاسيّما أن النحويّين يشترطون تأخير الاسم المنكر والإتيان بكلمة (آخر) بعده، فلو كُرر المثال من دون إظهار تنوين تنكير مع مراعاة الترتيب المذكور وايراد لفظة (آخر) بعده لما كان بنا حاجة إلى هذا التنوين نحو (مررت بسيبويه وسيبويه آخر)؛ لكان كافيا للتفريق بين صاحب الاسم الأول والاسم الثاني.

ثمّ أنّ حصر تنوين التنكير بالدخول على الأسماء المبني المنتهية بـــ (ويه) هو تكلف وفرار لأنّنا لو أوردنا مثالا آخرا، وبالقصد نفسه كإن نقول: (مررت بزيدٍ وزيدٍ آخر) فما يكون تخريج النحويّين لهذا المثال، وهل سيكون التنوين للتنكير؟ وهل يكون (زيد) مبنيّا؟ فإن قيل: إنّ هذا التنوين تنوين تنكير؛ اقتضى ذلك أن يكون (زيد) اسما مبنيّا؛ لأنّهم اشترطوا دخول تنوين التنكير على الأسماء المبنيّة، وإن قالوا : إنّ التنوين ليس تنوين تنكير، بل هو تمكين؛ لأنّ (زيد) معرب؛ لكان من باب الأولى تغليب المعنى على المبنى، وعليه ينبغي معاملة التنوين في (سيبويه) على أنه ليس للتنكير؛ لأنّ عَلَمية سيبويه أثبت من نبائه ولاسيّما أنّ من العرب من يعامل (سيبويه) معاملة الممنوع من الصرف " وتقول فيما ختم بويه (جاءني سيبويهُ) و(رأيت سيبويهِ) و(مررت بسيبويهِ) فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو (جاءني سيبويهُ) و(رأيت سيبويهَ) و(مررت بسيبويهَ)" [١٩].

وممّا يثبت أنّ النحويّين تعسفوا في هذا الموضع، أنّهم حصروا تنكير (سيبويه) في هذا المثال؛ فرار من التناقضات التي قد تواجههم في المواطن التي تقتضي أن يكون فيها الاسم معرفة كمواطن الابتداء التي تقتضي ان يكون الاسم في الأغلب معرفة، وكذلك ماذا يفعلون لو استخدم (سيبويه) في النداء، هل يعاملونه على أنّه نكرة أم معرفة ؟ لذا اقتصروا على هذا المثال اليتيم.

وعليه ينبغي النظر إلى أنّ التنوين في أسماء الأفعال، هو قرينة حصر لتضييق دلالة الخطاب، فيما ينبغي رفضه في نحو: (مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر) ؛ لوجود قرائن تنفي حاجته تحت أي مسمّى، وهما قرينة الترتيب ولفظة (آخر).

## المبحث الثالث : تنوين العوض

هو أحد أنواع التنوين الشائعة عند النحويّين، وقد قسّموه على ثلاثة أقسام: عوض عن حرف، وعوض عن كلمة، وعوض عن جملة [٢٠].

فهذا التنوين كغيره لا يخلو من ملاحظات بشأن تسميته؛ لأنّه لا يخلو من تناقض بين التسمية والمصداق، فالعوض بمفهومه البسيط لدى ابن جنيّ (ت ٣٩٢) هو البدل وقد يكون أخصّ منه، فكلّ عوض هو بدل وليس كلّ بدل عوض فيقول:" إنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الألف من قام: إنّها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها: إنّها عوض منها "[٢١] ، فابن جنيّ يفرّق بين العوض والبدل، فالبدل يقع موضع المبدل منه، ولا يلزم هذا في العوض؛ لأنّ التاء في (عدة) عوض عن الواو لا بدل منه؛ لأنّ التاء أتت في طرف الكلمة ،لا مكان الواو في أوّلها[٢٢].

وبه يتّضح أن ما يحل مُحل المحذوف مكانيّا في الكلمة أو الجملة هو البدل وليس التعوض، وهذا يتنافى مع ما أُريدَ تثبيته في تنوين العوض الذي عُدَّ تعويضا عما حذف من حرف أو كلمة أو جملة .

## أوّلا : تنوين العوض عن حرف

هذا التنوين لا يستند إلى دليل مقنع؛ لأنّ العوض عن حرف في كلمة (قاضٍ) إنّما هو ناشئ من حال الإعلال التي تعترض الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجرّ؛ لأنّ الياء لا تقبل حركتي الرفع والجرّ؛ بسبب الثقل وخشية اللبس في الكتابة، فالياء بوصفها حرف علة قد تقبل بمقدار معنين الضمة في حالة الرفع؛ لكنّها تأبى قبول التنوين للثقل الناتج عن علّة نطقه في الجملة في قولك: (جاء قاضيٌ)، وكذا في قولك: (سلمت عُلى قاضي) في حالة الجر، إذا فالتنوين في كلمة (قاض) هو حالة خاصّة ناشئة من إشباع حركة الضمّة والكسرة بسبب تمكّن الاسم من الأسمية؛ لذا فهو تنوين تمكين وليس تنوين عوض، فحذف الياء في الرفع والجر، والاسم في حالة النكرة يؤكّد أنّ به حاجة لتنوين التمكين أكثر منها لحاجة تنوين العوض.

ثم أنّ هذا التنوين ينبغي أن يسمى تنوين البدل؛ لأنّه جاء بدلا من حذف الياء في حالتي الرفع والجرّ في الاسم النكرة، والاسم النكرة المتمكن من الأسمية في كلّ الحالات يكون متقبلا لتنوين التمكين، وليس به حاجة إلى تنوين العوض، أمّا في حال النصب؛ فإنّ الاسم يقبل التنوين كقولك: (رأيْتُ قاضيا)، فالتنوين لم يشكّل مع الياء ثقلا يفرض حذف الياء وإبدالها بتنوين التنكير.

إمّا التنويين اللاحق لنحو (جوارٍ وغواشٍ) معتلة اللام من صيغ منتهى الجموع الواردة؛ فهو تنوين عوض بحسب رأي سيبويه والمبرد[٢٣] إلا أن سيبويه (ت ١٨٠) جعله عوضا من الياء بقوله:" وسألته عن (قاضٍ) اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجر، تصير ههنا بمنزلتها إذ كانت في (مفاعِل وفواعِل). وكذلك (أدلٍ) اسم رجل عنده؛ لأنَّ العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في

موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها"[٢٤] . والمبرد جعله عوضا من ضمة الياء وكسرتها[٢٥].

والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنّه لو كان عوضا من الحركة؛ لكان ذا الألف أولى به من ذي الياء؛ لأنّ حركة ذي الياء غير متعذرة، فهي لذلك في حكم المنطوق بها، بخلاف حركة ذي الألف، فإنّها متعذرة، وحاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة غير المتعذر. ولو كان التنوين المشار إليه عوضا من الحركة لألحق مع الألف، واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم[٢٦].

علّل النحويّون حذف الياء من كلمة (جوارٍ) بأنّ ضمتها حذفت من الكلمة؛ لأنّها ثقيلة الظهور على الياء، ما ترتب على الحذف وجود ياء ممدودة، بعدها حرف ساكن وهو التنوين؛ لذا حذفت الياء، والنون الأخيرة هي في الأصل تنوين، والتنوين لا يوجد في الاسم إذا كان على صيغة منتهى الجموع وبهذا حذفت النون[٢٧]. وكان الأولى بهم الاكتفاء بأنّ حذف الياء من كلمة (جوارٍ) وأشباهها قد أخرجها عن شكل صيغة منتهى الجموع التي تأبى دخول التنوين؛ فنونت لهذا السبب بعيدا عن التمحّل والتكلّف في ذكر التعليلات، وإثقال الموضع بالتأويلات المتسّعفة.

## تنوين العوض عن كلمة :

يرى بعض النحويّين أنّ التنوين في قولهم: (جئتك قبلا وبعدا) هو تنوين عوض عن كلمة؛ لأنّهما قطعا عن الإضافة لفظا ومعنى[٢٨] . ومنه أيضا كلمتا (كلّ) و(بعض) فـ " كلّ ... مُلازِم للإضافة ، لكن قد يستغنى عن المضاف إليه ويعوض عنه التنوين, {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ}[٢٩] ... كذلك بعض؛ بعض في الأصل أنّه مُلازم للإضافة إلى مفرد, وقد يُحذف هذا المضاف ويُنوى ويُعوض عنه بالتنوين؛ يُسمّى تنوين العوض عن كلمة {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ}[٣٠]"[٣١].

إنّ النظر إلى كلمتي (باب) و(بعض) يكشف عن أنّهما كلمتان معربتان مصروفتان، وكلتاهما إذا أضيفتا لا يدخلهما التنوين بسبب حائل الإضافة، وكلتا الكلمتين يدخلهما التنوين إذا لم تضافا، بل كلتاهما إذا دخلتهما (ال) التعريف تمنعهما من الإضافة والتنوين، وعليه فإنّ اشتراكهما في هذا المجال الوظيفي يجعل التنوين اللاحق لهما واحدا، لكن لماذا يكون التنوين الداخل على كلمة (باب) هو تنوين التنكير، وتنوين كلمة (بعض) هو تنوين عوض عند النحويّين؟ اذا كانتا اسمين وكانتا تكتسبان التعريف من إضافتهما إلى المعرفة، وتكتسبان معنى التخصيص إذا إضيفتا إلى نكرة، وتمنعان من الإضافة والتنوين إذا عرفتا بـــ (أل)، فهذا التساؤل يُواجَه بأنّ القاعدة النحويّة المتصوَرة في أذهان أصحاب الصنعة هي من فرضت هذا التباين في وصف التنوين اللاحق لكلا الكلمتين.

وعلى الرغم من أنّ النحويّين يسمون ما لحق كلمة (بعض) تنوين التعويض، وما لحق كلمة (باب) تنوين تنكير؛ فإنّ دلالة تنوين العوض في (بعض) تتنافى مع أصل المعوض عنه؛ لأنّ المعوض عنه – المضاف اليه – هو بالأصل لفظ مقيد، وإن دل على العموم في حال أضيفت الكلمة إلى نكرة دالة على الشياع والعموم، لكنّ (بعض) و (كلّ) شأنهما شأن كلمة (باب) تكتسبان التعريف من الإضافة إلى المعرفة نحو: (كل العلم نور) ، وتكتسبان التخصيص من إضافتهما إلى النكرة نحو: (كل رجل وشيمته)، وفي حال حذف المضاف منهما فالنحويّون قالوا: إنّ تنوين العوض يلحقهما؛ عوضا عن المضاف إليه وهو عوض عن كلمة محذوفة.

وهنا لا بدّ من التنبه إلى قضية مهمّة أن تنوين (كلّ) و(بعض) قاصر عن تحقيق الكفاية المطلوبة من المعنى التي يحققها المعوض عن المعوض منه، فلو قلت (كلٌ كان مقبولا) و(قرأتُ بعضا)، على نحو جعل التنوين تعويضا من الكلمة المحذوفة الواقعة مضافا إليه؛ لما استطعت أن تقدّر التقدير اللازم الذي يعكس الصورة الحقيقيّة للنصّ قبل قطعه عن الإضافة، فما عسى المتلقي أن يقدّر المضاف اليه في جملة (كلّ كان مقبولا) هل يقدرها بأنّها (الطعام)، وتكون الجملة قبل الحذف (كلّ الطعام كان مقبولا)، أم كلمة (العرض)، وتكون الجملة (كلّ العرض كان مقبولا) أم يقول: (الكلام) وتكون الجملة (كلّ الكلام كان مقبولا)، فهذا المستوى من الإبهام لا يزيله التنوين، وإن كان إيراده على نحو العوض.

ومن جانب آخر في قولك: (كلّ كان حلاّ لكم)، فالتنوين هنا يشي بشيء من العمول هو أكبر مساحة مما يدل عليه المضاف إليه إذا ما أُعيد للجملة، فلو أعدنا المحذوف؛ لتبادر إلى الذهن أن المضاف إليه هو كلمة (طعام)؛ استنادا إلى قوله تعالى:{ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ}[٣٢]، ولكنّ هيأة الجملة لا توحي بأنّ كلمة (حلّ) يقصد بها الطعام، بل يمكن أن يكون كلّ شيء داخل حيز الحلال من طعام وغيره .

وفي جملة (قرأتّ بعضا) فالمحذف قد يتصور أنّه كتاب والتقدير (قرأتُ بعض الكتاب) لكنّ التنوين يجعل احتمالات المقروء أوسع من أن يكون كتابا، بل قد يتعداه إلى كلّ ما يقرأ حقيقة أو مجازا، وعليه فان تنوين العوض عن كلمة يتنافى مع دلالة المعوض عنه – المضاف اليه– ضيقا أو اتساعا؛ لأنّ إيراد المحذوف يكسب المضاف ، إمّا التعريف وإمّا التخصيص، وهذا ما لا يتجانس – لا أقل كمية– مع ما يعطيه التنوين من دلالة للمضاف.

وتلزم الإشارة إلى أن الاسم المنصرف يجر بالكسرة، وكلمتا (كلّ) و(بعض) منصرفتان، فلماذا يكون التنوين اللاحق لهما إذا قطعتا عن الإضافة تنوين عوض عن كلمة؟ ولا يكون ذلك في كلمة (كتاب) المنصرفة أيضا إذا قطعت عن الإضافة، ولا يُردّ ذلك بأنّ كلمة (كتاب) ذات معنى واضح،

و(كل) و(بعض) مبهمتان مفتقرتان الى ما يزيل إبهامهما؛ لأنّ التنوين كما سلف لم يكن كافيا لتحقيق المعنى المحذوف من قطعهما عن الإضافة، وكان الأولى أن يكون تنوينهما تنوين تمكين، وكشف المعنى وإزالة الابهام يستعان عليهما بما يكشفه السياق الذي ترد به أحدى الكلمتين.

## تنون العوض عن جملة

تنوين العوض عن جملة وهو اللاحق لــ "إذ" في نحو: "يومئذٍ" و"حينئذٍ" فإنّه عوض عن الجملة التي تضاف "إذ" إليها، لإنّ الأصل (يوم إذ كان كذا)، فحذفت الجملة وعوّض عنها بالتنوين وكسرت "إذ" لالتقاء الساكنين، كما كسرت "صه" و"مه" عند تنوينهما[٣٣]. ونقل الأشمونيّ أن الأخفش (ت ٢١٥) يرى ان "إذ" مجرورة بالإضافة، وأن كسرتها كسرة إعراب[٣٤]. ومثل (إذ) (إذا) على ما بحثه جماعة من المتأخّرين من أنّها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين[٣٥] نحو: {وَإِذًا لَآتَيْنَاهُم}[٣٦].

تترتب جملة من القضايا المهمّة على عدّ التنوين اللاحق لــ (إذ) و(إذا) تنوين عوض، أبرزها أنّ تنوين العوض يتنافى مع حقيقة نحويّة ثبّتها أصحاب العلم؛ مفادها أنّ (إذ) ملازمة للإضافة وأنّها تضاف إلى جملة، فإذا كان تنوين العوض فيها هو عوض عن الجملة الواردة في موضع المضاف إليه؛ فإنّ هذا ينفي الادّعاء النحويّ بأنّها ملازمتها للاضافة؛ كون التنوين لا يكون كافيا للتعويض عن المضاف إليه هنا، فالتعويض في هذا الموضع ينافي من حيث الكمّ المعرفيّ المعوض عنه (جملة المضاف إليه)، فلو سلّمنا بأنّ التنوين سيكون قادرا على تغطية دلالة الجملة المحذوفة في بعض المواضع، لكنّه قاصر عن الإيفاء بالكمّ اللازم من المعنى في نحو قوله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا، يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا}[٣٧]. فالتنوين بحسب النحويّين تنوين عوض، لكن عوض عن أي شيء؟ ولاسيّما أنّ النصّ تضمّن حذف أكثر من جملة بعد: "إذْ" مباشرة، وبهذا يتأكّد أنّ التنوين في هذا الموضع يتنافى سعة وضيقا مع دلالة المحذوف (المعوض عنه).

يقول الصبّان:" تقول لمن قال: (غدًا آتيك إذًا أكرمك) بالرفع، أي: (إذا أتيتني أكرمك) فحذفت الجملة وعوّض عنها التنوين، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين"[٣٨]. والغريب أنّ هنالك تكلّفا كبيرا في الحديث عن الحذف في الكلام العربيّ، ولو تركت القضيّة إلى الاستطاعة على التقدير والتأويل؛ لكان كلّ كلام عربيّ الأصل فيه هو الحذف، وإنّ الذكر عارض، وهذا التكلّف جليل في الجملة السابق (غدًا آتيك إذًا أكرمك)، أليست كفاية المعنى متحققة؟ وعليه لاحاجة لهذا التكلّف في التقدير والتأويل؛ لأنّ هنالك فرقا كبيرا بين عدم الذكر وبين الحذف، فالحذف له موجبات تجلت واضحة في المبتدأ والخبر، لكنّ عدم الذكر يستند إلى الاكتفاء بالمتحصل معرفته من حال الكلام، ولو لم يُكتف به؛ لاقتضى الذكر،

واعتقد أنّ تقدير المحذوفات قد يكون واجبا إذا لم يستقم المعنى، وحدث لبس أو قصور في كفاية المعنى، أو نقص في التركيب الذي يقتضيه وجود طرفي الإسناد لفظا أو تقديرا.

إذا فالتنوين في (إذ) هو (مما يستغنى به عن إضافتها للجملة، وليس مما يستغنى به عن الجملة المحذوفة)، وعليه يكون التنوين هو تنوين (كفّ) يدخل الأسماء اللازمة للإضافة للجملة، فيكفّها عن الإضافة ويقطعها عنها؛ استغناء بالمعنى المتحصل، ولا ضير أن يكون هذا التنوين هو تنوين تمكين على رأي الأخفش؛ لأنّها جاءت في موضع المضاف إليه في قولهم (يومئذ).

## المبحث الرابع : التنوين والنداء

ينقسم الاسم المنادى على قسمين: أحدهما مبني، والآخر منصوب؛ أمّا المبنيّ؛ فمتعلق بالاسم المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة فهما يبنيان على ما يرفعان به يقول ابن عقيل " لا يخلو المنادى من أن يكون مفردا أو مضافا أو مشبها به، فإن كان مفردا، فإمّا أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة، فإن كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به"[٣٩]. وهذا يعني أن الاسم المنادى إذا كان مفردا معرفة يكون مبنيا، فهو بذلك لا يقبل التنوين قطعا بناء على ما قرره النحويون من أنّ التنوين قرينة دالة على أنّ الاسم معرب، وبذلك لا يصحّ دخول التنوين على هذا الصنف من الأسماء.

وإلى هذا استُند في حذف التنوين من الاسم المنادى إذا كان منقوصا؛ بناء على أن بعض النحويّين يرى أنّ التنوين هنا هو تنوين تمكين، وقالوا في احدى صور المنادى المنقوص (يا قاضِ) بكسرة واحدة وحذف التنوين كونه يتناقض مع النداء أو إعادة الياء المحذوفة له عند من يرى أنّ التنوين كان عوضا عنها[٤٠]. وهذا يستدعي الالتفات إلى أنّ الياء المحذوفة من الاسم المنقوص قد عوض عنها بالتنوين، لكنها حذفت عند النداء، وفي هذا إشكال؛ لأنّ المعوض لا يحذف من دون عودة المعوض عنه، فالياء هنا لم تُرد ولا التنوين بقي في محلّه؛ عوضا عن الحرف المحذوف الذي هو في الأصل (لام) الاسم أي : أنّه حرف أصلي في بنية الكلمة.

إذا كان حق الاسم العلم المفرد المعرفة المنادى هو البناء، وعدم التنوين، فكيف فسّر النحويّون ورود الاسم العلم المفرد منونا في بعض الأشعار، فهم أجازوا ذلك في خطوة لا تخلو من إشكال، تتناقض فيه القاعدة النحويّة مع الواقع اللغويّ، فكلامهم في قَول المهلهل

**رَفَعتْ رَأْسَهَا إِليَّ وقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لقَدْ وقَتْك الأَواقي** [٤١]

وكَذَلِكَ بَيت الْأَحْوَص

**سلامُ اللهِ يَا مطَرٌ عليْها ... وليسَ عليكَ يَا مَطَرُ السلامُ**[٤٢]

سيبويه يرى " إنّما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأنّ التنوين لازمٌ للنكرة على كلّ حال والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا؛ لأنّك أردت في حال التنوين في (مطرٍ) ما أردت حين كان غير منون"[٤٣].

ولابدّ من سؤال، ما الذي دفع النحويّين إلى اللجوء إلى قاعدة الاضطرار في هذين الموضعين؟ ولو سلّمنا بكثر الضروروات في الشعر، وإن للشعراء ما ليس لغيرهم من الضرورات، هلا أخبرنا نحويّ بنوع هذا التنوين الذي ورد في هذا الموضع اضطرارا؟ هل هو تنوين (عوض) أم (تمكين)، فإن كان تنوين (عوض)؛ فقد اتّضح فيما سبق أنّهم تنازلوا عن تنوين العوض في موضع مناداة الاسم المنقوص ، إذا كان علما مفردا ومعرفة، واكتفوا بإيراد الكسرة كناية عن (الياء) المحذوفة، وهذا ما أغناهم عن التنوين في هذا الموضع. وإذا كان التنوين الوارد في البيتين هو تنوين (التمكين)، فكيف يستقيم في منطق القاعدة تنوين ما لا ينون؛ لأنّ تنوين (التمكين) قرينة لازمة على تمكّن الاسم في الإعراب، وهذا لا يستقيم مع الاسم المنادى الذى حقه البناء في هكذا موضع، وعليه كيف يسوّغ إعراب ما أقرّت قاعدة أخرى ببنائه.

ولعلّ الإشكال يُرد بأنّ المبنيّات إذا سُمّيت بها الأعلام نقلت إلى العمليّة وأعربت، فلو سَمّيت شخصا (مَن) و(إنّ) فإنّهما يعربان ويلحقهما التنوين، فالجواب أن هذا تكلّف وتعسّف؛ إذ كيف يدخل التنوين الخاص بالاسم المتمكّن الأمكن على ما حقه البناء بل على ما عدّ أصلا فيه.

وللهروب من إشكال تناقض دخول التنوين على الاسم المنادى المستحق للبناء، وتناقضه مع عمليّة البناء لجأ النحويّون إلى الاجتهاد في إيجاد ألوانا جديدة من التنوين؛ يقول المرادي :" وزاد بعضهم قسماً سابعاً، وهو تنوين الاضطرار، كقول الشاعر: (سلام الله يا مطرٌ عليها)، فمطر مبني للنداء، ونوّنه الشاعر للضرورة. قال بعضهم: وهو راجع، في التحقيق، إلى تنوين التمكين؛ ولكنّ الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء"[٤٤].

ونقل ابن هشام (ت ٧٦١) عن ابْن الخباز (ت ٦٣٨) في شرح الجزولية:" أَن أَقسَام التَّنْوِين عشرَة وَجعل كلا من تَنْوِين المنادى وتنوين صرف مَالا ينْصَرف قسما بِرَأْسِهِ قَالَ والعاشر تَنْوِين الْحِكَايَة مثل أَن تسمي رجلا بــ (عاقلةٍ لَبِيبَةٍ)؛ فَإِنَّك تحكي اللَّفْظ الْمُسَمّى بِهِ وَهَذَا اعْتِرَاف مِنْهُ بِأَنَّهُ تَنْوِين الصّرْف؛ لِأَن الَّذِي كَانَ قبل التَّسْمِيَة حُكيَ بعْدهَا" [٤٥] . فالنصان السابقان قد استحدثا نوعا جديدا من التنوين، لكنّهما لم يستطيعا الفرار من أن التنوين هنا، هو تنوين (تمكين) اقتضت الضرورة إظهاره في

هذا الموضع بناء على الأصل، إذاً هل الاسم المنون في نحو: **(يَا عَدِيًّا)** و**(يَا مطَرٌ)** معرب أم مبني؟ وهل يتناقض هذا مع بناء المنادى؟ .

ولا من الوقوف على ما ذكره ابن عقيل بقوله:" كلّ ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، نحو: ضربت أبا عبد الله زيدا. واستثنى المصنف بذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان؛ الأولى: أن يكون التابع مفردا، معرفة، معربا والمتبوع منادى، نحو: (يا غلام يعمرا)؛ فيتعين أن يكون يعمرا عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء يعمرا على الضم؛ لأنّه لو لفظ بـــ (يا) معه؛ لكان كذلك" (٤٦).

الغريب أنّ القاعدة النحويّة امتلكت من الحصانة ما مكّنها من منع الرفع في (يعمرا)، وعدم القبول به على أنّه بدل، وإنّما اقتُصر في ذلك على جعله عطف بيان، على الرغم من أنّ القاعدة التي اقرها النحويُون أنّ كلّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا؛ لكنّهم منعوا نصب (يعمرا) بدلا من محلّ المنادى (غلام)؛ لأنّ القاعدة تأبى أن يكون بدلا؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء (يعمرا) على الضمّ، لكنّهم في الباب نفسه أجازوا أن تقول: (يا عديا) بالنصب، فإذا صحّ ذلك ضرورة لماذا يرفض البدل في نحو: (يا غلام يعمرا)؟ ولماذا لم يخرّج على نحو الضرورة أو تأويل القاعدة في هذا الموضع؟.

## الخاتمة

البحث بعد مشوار من القراءة، والتدقيق، والتمحيص، وجمع الأشباه إلى النظائر في ميدان التنظير النحوي؛ لمطابقتها مع التطبيق والواقع اللغوي توصّل إلى ردّ ما قاله النحويون: إنّ التنوين حرف معنى، لإثبت البحث أنّ التنوين علامة تساوق العلامات الإعرابيّة في الدلالة على الحالات الإعرابيّة رفعا ونصبا وجرّا، في الأسماء النكرة، فضلا عن أنّ التنوين علامة إعرابيّة جيء بها للوقاية من الإعلال الذي يعتري حروف الإعراب لو استعملة مع النكرات.

تمكّن البحث من ردّ ما أسماه النحويّون تنوين تنكير في قولهم: (مررت بسبويه وسيبويه آخر)؛ لأنّ كلمة (آخر) قرينة تكفي للتمييز بين المعروف وغير المعروف من الاسمين، فضلا عن أنّ هذا المثال يكاد يكون يتيما في النحو العربيّ وليس لهذا التركيب أشباه تناظره في كلام العرب.

تنوين العوض شخّص البحث فيه عدم تطابق في دلالة العوض والمعوّض منه في التركيب، وهذا ينطبق على تنوين العوض عن كلمة وتنوين العوض عن جملة، من اختلاف في الدلالات الكميّة بين

العوض والمعوّض عنه، أمّا تنوين العوض؛ فبعض النحويّين يقول بحذفه إذا كان اسما مفردا منادى نحو: (قاض)، وهذا لا يصحّ؛ لأنّ العوض لا يحذف إلّا بعودة المعوض منه.

تنوين المقابلة تبين أنّ فيه من التعسف الشيء الكثير؛ لأنّ حمل تنوين جمع المؤنّث السالم على نون جمع المذكر السالم بعيد عن الواقع اللغويّ؛ لأنّهم أشاروا إلى أنّ نون جمع المذكر السالم هي مقابلة للتنوين في المفرد، وهذا لا يستقيم مع تنوين جمع المؤنّث؛ لأنّ أغلب مفرده ممنوع من الصرف، فلا حاجة لجعله مقابلا لنون جمع المذكر السالم، مع ما تحمله من دلالة على الحالات الإعرابيّة من رفع، ونصب، وجرّ.

استعمال التنوين- بوصفه قرينة قويّة على إعراب الأسماء- يتناقض كلّ التناقض مع استعماله مع الاسم المنادى المفرد المستحق للبناء على ما يرفع به، وهذا ما وقف عليه البحث، ما حدا بالنحويّين إلى التمسك بالتأويل وعدوا هذا التنوين اضطرارا.

---

[١] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية٤٩ وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني١/ ٣٦.

[٢] الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية ١/ ٧٧، ٧٨.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٢/ ٣٨١.

[٤] اللباب في علل البناء والاعراب ١/ ٥٤ .

[٥] ينظر : النحو العربي ، نقد وتوجيه ٧٣/ ٧٤.

[٦] اللباب في علل البناء والاعراب ١/ ٧٤.

[٧] اسرار العربية ، ابو البركات بن الانباري ٣٥ ، ٣٦ .

[٨] ينظر : سر صناعة الاعراب ، ابن جني ٢/ ٤٩١ .

[٩] ينظر : الكتاب ١/ ٢٠ –٢١ .

[١٠] ينظر : شرح ابن عقيل ٢٢/١، والتّصريح ٣٣/١ ، والجنى الداني ١٤٥.

[١١] شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٣٢.

[١٢] حاشية الخضري ١/ ٢٨ .

[١٣] نفسه ١/ ٢٨ .

[١٤] ينظر : أسرار العربيّة ٢٢٢.

[١٥] ينظر : شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٣٢.

[١٦] يُنظر: أوضح المسالك ١٣/١، والتّصريح ٣٢/١.

[١٧] النحو الوافي ٤/ ١٥٤.

[١٨] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك١/ ٥١.

[١٩] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٢٥.

[٢٠] نفسه ١/ ٢١.
[٢١] الخصائص ١/ ٢٦٥ .
[٢٢] نفسه ١/ ٢٦٥ .
[٢٣] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣.
[٢٤] الكتاب ٣/ ٣١١.
[٢٥] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣.
[٢٦] ينظر : الكتاب ٢/ ٥٩.
[٢٧] ينظر : دراسات نقديّة في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب ١٩.
[٢٨] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٨١٨.
[٢٩] الإسراء:٨٤.
[٣٠] البقرة:٢٥٣.
[٣١] شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٧٣/ ٣.
[٣٢] المائدة ٥.
[٣٣] ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك ١/ ٣١.
[٣٤] ينظر: نفسه ١/ ٣١.
[٣٥] حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك ١/ ٥٣.
[٣٦] النساء ٦٧.
[٣٧] الزلزلة ١- ٤.
[٣٨] حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٥٣.
[٣٩] شرح ابن عقيل ٣/ ٢٥٨.
[٤٠] ينظر : شرح التصريح ٢/ ١٦٦ .
[٤١] ينظر : نفسه ٢/ ١٦٦ .
[٤٢] ينظر : نفسه ٢/ ١٦٦ .
[٤٣] الكتاب ٢/ ٢٠٢، وينظر: الجمل في النحو ٨٢، والمقتضب ٤/ ٢١٤، والأصول في النحو ١/ ٣٤٤.
[٤٤] الجنى الداني في حروف المعاني ١٤٩.
[٤٥] مغني اللبيب ٤٤٩.
[٤٦] شرح ابن عقيل ٣/ ٢٢١- ٢٢٢.

## ثبت المصادر


١. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ،دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢. الأصول في النحو ،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

٥. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ،الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٦. الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٧. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد بن مصطفى الخضري (ت ١٢٨٧) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٢٧هـ - ١٩٥٣ .

٨. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

٩. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة، (د. ت) .

١٠. دراسات نقديّة في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، (د.ت) .

١١. سر صناعة الإعراب ، أبو عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢) ، تحقيق : مصطفى السقا، درا حامد للنشر والطباعة ، الاردن ، الطبعة الاولى ،٢٠١١ .

١٢. الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري - المتوفى في القرن ١٢) ، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .

١٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٦. شرح ألفية ابن مالك ، المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي (http://alhazme.net)[ الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ١٣٨ درسا] .

١٧.شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣) من الهجرة ، لمؤلفه محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ،محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية ، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

١٨.فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) ، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .

١٩.الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٢٠.اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي مختار الطليمات ، الطبعة الاولى ، ذار الفكر دمشق، ١٩٩٥.

٢١.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥.

٢٢.المقتضب المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت .

٢٣.في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ، دار الشؤون الثقافية ضمن سلسلة منشورات (علم وأثر) ، بغداد ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ .

٢٤.النحو الوافي ، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة ، (د.ت).